المساء
ALMASSAE

أكد محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الحوار، أن القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا، فيه إجحاف كبير، معتبرا أن أوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين، وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول إليها. وأوضح الصبار أن تأطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق.

قال إن الهجرة ملف معقد ويطرح عدة تحديات

الصبار: القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير

حاورته
حليمة بوتمارت

– كيف ترى وضعية المهاجرين في المغرب؟

● حسب الوضعية الإدارية، ينقسم المهاجرون في المغرب الى فئتين فئة نظامية وفئة غير نظامية. ويبلغ عدد المهاجرين النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78 ألف مهاجر يشكل الفرنسيون أكثر من ربعهم ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء بمعدل (21 ألفا) والرباط بـ (10آلاف) ومراكش (7آلاف)، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر بشكل دقيق. وقد قدرت وزارة الداخلية عددهم حاليا بحوالي 25 ألف مهاجر كحد أدنى و40 ألف كحد أقصى ويشكلون في غالبيتهم من جنسيات إفريقية مع تزايد ملحوظ للجنسيات الأوربية والآسيوية. وإذا كانت الوضعية الاجتماعية لغالبية المهاجرين النظاميين مستقرة، فإن وضعية المهاجرين غير النظاميين تمتاز في الغالب بعدم الاستقرار والهشاشة.

– ما هي الإشكالات التي يطرحها ملف الهجرة على الصعيد الحقوقي؟

● ترتبط أهم الإشكالات الحقوقية بتحيين الترسانة الحقوقية المغربية المنظمة لولوج الأجانب وتمتعهم بمختلف الحقوق. وكما تتبعتم لقد عرف مجال التشريع الوطني المتعلق بالهجرة في الآونة الأخيرة تطورا نوعيا، الشيء الذي يترجم إرادة الدولة المغربية، وقد شكل دستور 2011 تؤكد دينامية على ما يلي:

.التزام المملكة ببناء «دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تضمن وتصون الحقوق للجميع، وينعم فيها بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

. الانخراط في المنظمات الدولية، والالتزام باحترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وفق ما تنص عليه المواثيق والعهود الدولية (الاتفاقية الخاصة بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الخ).

. تعهد المغرب على أساس القيم والمبادئ الثابتة لحقوق الإنسان لتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان من أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والساحل وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والروابط الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

. الالتزام بحظر ومناهضة كل أشكال التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الإقليمي أو اللغة أو الإعاقة أو بعض الظروف الشخصية على الإطلاق.

كما تنص المادة الـ 30 من الدستور على تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون. ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

وانطلاقا من مواد وروح الدستور، فإن المشرع مطالب بتحيين الترسانة القانونية المنظمة للهجرة، مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية ذات الصلة وتنزيل قوانين تنظيمية تكفل حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء بحيث تمكن من:

. مراجعة شروط دخول الأجانب (الشروط المتعلقة بالأجنبي، صلاحيات السلطات المختصة)، حقوق الأجنبي في حالة رفض الدخول، ترحيل الأجنبي الذي صدر في حقه قرار رفض الدخول).

. مراجعة شروط الإقامة بالتراب المغربي (مساطر الحصول على بطاقة الإقامة وبطاقة التسجيل).

. حماية الأجانب والمهاجرين من الحاجزات الممكنة والتعسف من جانب الإدارة.

. مراجعة القوانين القطاعية بكيفية تيسير ولوج الأجنبي لسوق الشغل وممارسته المهن الحرة والاستفادة من حقه في الصحة والتعليم والسكن.

. وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء، يرتكز من جهة على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 وينظم من جهة أخرى وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور.

. وضع إطار قانوني خاص بمحاربة الاتجار في البشر يرتكز على حماية الضحايا والقاصرين والشهود والمبلغين ومعاقبة المتاجرين في البشر اعتمادا على تعريف دقيق وتحديد موسع للمشاركين في العملية.

. مراجعة الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية.

. مراجعة مدونة الانتخابات بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل، وفقا لمقتضيات الفصل 30 (4§) من الدستور.

محمد الصبار

> يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط

–كيف ترى تدبير المغرب لعلاقته مع الاتحاد الأوربي بشأن ملف الهجرة السرية؟

● كما تعلمون يدبر المغرب علاقته مع الاتحاد الأوربي فيما يخص الهجرة عموما في إطار مجموعة من الاتفاقيات وعلى رأسها الشراكة من أجل الحركية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الاتفاقيات الثنائية التي تربطه بالأساس مع دول جنوب غرب أوربا والتي تحدد طبيعة التعاون ومحتواه.

وبانخراط المغرب حاليا في بناء سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء أصبح بإمكانه أن يدير بكيفية أحسن علاقته بالاتحاد الأوربي ويفرض خياراته الخاصة الداعية إلى الربط بين الهجرة والتنمية والمسؤولية المشتركة ورفض أي مقترح من شأنه أن يجعل من المغرب منفذا للسياسة الأمنية الوقائية الأوربية.

– يرى البعض أن المغرب يدفع تكلفة باهظة، بعد أن تحول إلى مجرد دركي لأوربا؟

● أظن أن القول بأن المغرب قد تحول إلى دركي لأوربا فيه إجحاف كبير. فأوربا وظفت مواردها وإمكانياتها لتقليص فرص الوصول إليها أمام غالبية المتنقلين وعملت على تحويل نفسها إلى قلعة حصينة من الصعب الوصول اليها. لقد وضعت أنظمة معقدة للحصول على التأشيرة وأنشأت أجهزة متطورة مكلفة لمراقبة حدودها البرية والبحرية ومراقبة تحركات المهاجرين، كما وقعت مجموعة من اتفاقيات إعادة الاستقبال مع مجموعة من الدول الافريقية المصدرة للهجرة السرية.

– ما الذي يميز المقاربة المغربية في تدبير ملف الهجرة؟

● يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من الجنوب لتقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديموغرافية على عكس الدول الغربية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط ولتعويض الخصاص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة. وتميزت المقاربة المغربية كذلك لكونها بنيت انطلاقا من توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على قاعدة تشاورية موسعة ساهمت فيها ولو بنسب متفاوتة مختلف مكونات المجتمع المغربي.

– على ضوء المستجدات المتعلقة بالهجرة السرية، ما هي التحديات المطروحة على الدولة المغربية؟

● ملف الهجرة ملف معقد ويطرح في نظري ستة تحديات كبرى:

. القدرة على مقاربة ملف الهجرة في أبعاده الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون اختزال أو تغليب بعد على آخر.

. قدرة الحكومة على بناء وتقاسم سياسة جديدة في مجال الهجرة مع مختلف الفاعلين غير الحكوميين وفي مقدمتها القطاع الخاص والجمعيات المدنية والنقابات وأحزاب المعارضة. إن نجاح أي سياسة جديدة في مجال الهجرة في نظري رهين بدعم مجتمعي عريض ومستمر يتجاوز التحالفات الظرفية والمواعيد الانتخابية.

. القدرة من جهة على تعبئة الموارد المالية الضرورية سواء الوطنية أو الدولية الكفيلة بضمان ولوج الأجانب لمختلف الحقوق وفي مقدمتها العمل والصحة والسكن والتعليم، ومن جهة أخرى على تأهيل مختلف المرافق والإدارات لتستقبل وتعالج الإشكالات الجديدة المرتبطة بالأجانب.

. القدرة على تدبير الرهانات الداخلية المرتبطة بالهجرة من جهة والرهانات الإقليمية في بعديها الافريقي والأوربي من جهة أخرى؛

. القدرة على ضمان احتضان المجتمع المغربي بمختلف شرائحه لأي سياسة نوعية جديدة في مجال الهجرة بكيفية تجعله محصنا من بروز وتطور العنصرية. لذلك فدور المؤسسة التعليمية والهيئات المكلفة بالتأطير في مقدمتها الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام أساسي في هذا المجال. فالبرامج التعليمية يجب أن تبنى وفق منطق حقوقي وبشكل يبتعد عن النمطية، كما أن تأطير الأحزاب والنقابات لمنخرطيها يجب أن يساهم في الاندماج المجتمعي للأجانب وعدم استغلال وضعيتهم في مزايدات سياسوية وتغذية الفكر الشوفيني الضيق. وبالنسبة لوسائل الإعلام فدورها مركزي في نجاح العملية حيث يجب عليها أن تمتنع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والعنصرية إزاء الأجانب، وأن تعتمد تحليلات صحفية متوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز على جوانبها الإيجابية، وأن تتجنب الصور النمطية حول الهجرة، وأن تساهم بشكل فعال في تحسيس السكان حول العنصرية وكراهية الأجانب.

. القدرة على تطوير شراكة حقيقية مع المجتمع المدني في بلورة وتنفيذ سياسة عمومية جديدة فعلية في مجال الهجرة. ويمكن أن تتم هذه المشاركة في مختلف المستويات، سواء المتعلقة بالتشخيص والدراسة أو المرافعة أو التوجيه والتكوين أو تقديم الخدمات أو غيرها. ومن البديهي أن تختار الجمعيات مستويات ومجالات تدخلها حسب أهدافها وإمكانياتها. ولتيسير العملية وجب إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستويين الوطني والجهوي.